تحسين الوضع مسار الأردن نحو النمو



المحتويات

2	نظرة عامة: اتخاذ الإجراءات - وضع الاردن
	على مسار نحو تعزيز النمو
4	أحدث الإنجازات - كيف نرسم مسارًا جديدًا
	للأردن
6	الخطوات التالية – وضع الأر دن على مسار إنمائي
6	إدارة تصحيح الاقتصاد الكلّي
6	تحسين بيئة الأعمال وزيادة المنافسة
8	جذب الاستثمار الأجنبى المباشر
8	توسيع نطاق الصادرات
9	تحسين كفاءة القطاع العام
9	تعزيز إمكانية الحصول على التمويل
9	إنشاء أسواق عمل أكثر مرونة لتوفير فرص
	العمل
10	تعزيز الاقتصاد الرقمي
11	توسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي لحماية
	الفقراء والضعفاء
12	الإصلاحات القطاعية
12	النقل العام
12	إصلاح قطاع الطاقة
13	تعزيز استخدام المياه بطريقة فعالة
14	مسارات النهضة 2020-2020
	تسع ركائز للإصلاح
15	ا سنح ر در در مرکندر



نظرة عامة والإصلاحات ذات الأولوية

اتخاذ الإجراءات

وضع الأردن على مسار نحو تعزيز النمو

يتخذ الأردن حاليًا بعض القرارات الصعبة لجعل اقتصادنا أكثر ملاءمة للأعمال وأكثر تنافسية ولتحريك النمو وتوفير فرص العمل.

لقد أعد الأردن مؤخرًا فتح حدوده مع العراق ووقَّع اتفاقات خاصة بالطاقة والتجارة والنقل والصناعة مع بغداد. ونحن في صدد تطوير بنيتنا التحتية ونعتزم زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر. ويُسجل أيضًا نمو في عدد السياح الوافدين.

يُعتبر الآردن مدخلًا مثاليًا إلى الشرق الأوسط وإلى العالم، بسكانه الشباب المتعلمين وبيئته السياسية النشيطة وخدماته المدارة جيدًا وبنيته التحتية التجارية الجيدة، فيتيح بذلك إمكانية الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية والتمويل الإقليمي والدولي الأخذة في التوسع.

و بفضل موقع الأردن الاستراتيجي كنقطة تقاطع بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، حافظ اقتصاده على مرونته إلى حد كبير، بالرغم من انتشار الآثار الضارة للنزاعات الإقليمية المطولة، بما فيها الحرب في سوريا المجاورة.

وتتخذ الحكومة حاليًا إجراءات لوضع الأردن على مسار نمو جديد سيوفّر فرص عمل إضافية ويزيد كفاءة القطاع العام ويعزز الاستقرار الاقتصادي. ونظرًا للإصلاحات الهيكلية قيد التنفيذ وإعادة فتح الحدود مع العراق وسوريا وتنامي بعض القطاعات على غرار السياحة والمشهد الواعد للشركات الناشئة، هناك أسباب تدعو للتفاؤل. ولكن التحدي هائل، ولن يتحقق هذا الوعد المبكر إلا إذا دخل أصحاب المصلحة الدوليون والإقليميون على الخط ووجهوا دعمهم بشكل أفضل للسماح بانتقال الأردن إلى النمو المتجدد.

ويدرك الأردن أن مساره نحو النمو الاقتصادي المستدام والمتكافئ يتضمن زيادة صادراته والاستثمار الأجنبي المباشر بقوة وتعزيز قدرته التنافسية التشغيلية. وعلى وجه التحديد، سيركز الأردن على استقطاب الاستثمارات لزيادة صادراته في الخدمات الرأسمالية البشرية ذات القيمة المضافة العالية واجتذاب رواد الأعمال إلى مجالات مثل الخدمات المتخصصة وخدمات الأعمال والتكنولوجيا والسياحة والخدمات اللوجستية. كما أن نمو القطاع الخاص الناجم عن الاستثمارات بالإضافة إلى صادرات خدمات رأس المال البشري العليا ستزيد من الطلب المحلي على السلع والخدمات القابلة وغير القابلة للتداول التجاري على حد سواء. فضلًا عن ذلك، يعتزم الأردن القيام بالإصلاحات الضرورية لتخفيض تكاليف الطاقة وتسهيل

إمكانية الحصول على العمالة ذات المهارات العالية وتوسيع نطاق مشاركة المرأة في القوى العاملة.

وواجه الاقتصاد والمجتمع الأردنيان صدمات كبيرة في السنوات القليلة الماضية. فالنزاعات الإقليمية في سوريا والعراق، وهما الحليفان التجاريان الرئيسيان للبلاد، قد ألحقت ضررًا فادحًا بتجارتنا وتدفقاتنا الرأسمالية. ويستمر تدفق 1.3 مليون لاجئ سوري، الذي يوزاي ما يقارب ثلث عدد سكان الأردن، بممارسة ضغوط هائلة ليس فقط على بنيتنا التحتية وخدماتنا الاجتماعية بل أيضًا على سوق العمل والتماسك الاجتماعي في البلاد. وتراجعت نتيجة ذلك مؤشرات الاقتصاد الكلي وازداد العجز المالي في البلاد وأصبح تمويل القطاع الخارجي صعبًا. فقد تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي، الذي بلغت نسبته %6.4 في خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2009، إلى ما دون %2.5 في خلال الفترة الممتدة من عام 2010 إلى عام الخيرة، وبلغت نسبتها حوالي 40 في المئة في صفوف الشباب.

ومن أُجل تحسين الوضع، أطلقت الحكومة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي خطة عمل تمتد على سنتين وتحمل اسم مسارات النهضة لعامي 2020 - 2019 وتتمحور حول ثلاث ركائز رئيسية هي دولة القانون، ودولة الإنتاجية، ودولة التضامن. وتندرج ضمن كلّ ركيزة من هذه الركائز التوجيهية مجموعة من الأهداف القابلة للتطبيق والقياس والتمويل بالإضافة إلى مؤشرات تتناسب مع الأهداف وتسعى إلى تتبع التقدّم الذي تحرزه الحكومة في تحقيقها.

لتعزيز دولة القانون، ستعمل الحكومة على تحسين التشريعات ذات الصلة وتنمية المشاركة السياسية وحماية الحريات العامة ومكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية وتحفيز اللامركزية ومشاركة المواطنين.

ولتعزيز دولة الإنتاجية، ستعمل الحكومة على مواجهة مشكلة البطالة عبر توفير 30 ألف وظيفة جديدة، وتحفيز التجارة والاستثمار والنمو القائم على الابتكار، وتحسين الإنتاجية والكفاءة في القطاع العام.

أما لتعزيز دولة التضامن، فستركز الحكومة على نواحي الحماية الاجتماعية وستعمل على تحسين جودة الخدمات العامة الأساسية مثل الصحة والتعليم والمياه والبيئة والنقل.



بوليفار د العبدلي، عمّان

وتهدف الحكومة إلى تطوير النقل العام وتحسين الإسكان والرعاية الاجتماعية الميسوريُ التكلفة وتعزيز التعليم العام. فهي تعمل على تعزيز الثقافة الوطنية وتشجيع المواطنة الفعالة لتحفيز المشاركة في المجتمع.

وعلى الصعيد الاقتصادي، نجع الأردن في تطبيق برنامج وطني للإصلاح الاقتصادي والمالي بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي. وتهدف خطة عمل الحكومة الممتدة على سنتين إلى تعزيز قدرة الأردن التنافسية وزيادة الاستثمارات وتحويل البلد إلى اقتصاد حيوي قائم على التصدير. وللمساعدة على توفير محفزات النمو، سيسن الأردن تشريعات جديدة بغية تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لا سيما في ما يتعلق بالبنى التحتية والمرافق والخدمات.

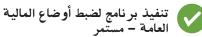
وقد طلب الأردن من المجتمع الدولي تحسين المساعدة المالية من أجل الاستفادة من اتفاق Jordan Compact لعام 2016 وخطة الاستجابة الأردنية الممتدة على عدة سنوات لمعالجة أزمة اللاجئين السوريين بطريقة تحوّل تحدي اللاجئين إلى فرصة اقتصادية.

وانطلاقًا من هذه الخلفية، يعرض هذا المنشور الإجراءات الشاملة الأساسية لإعادة إحياء النمو وتوفير فرص العمل. ونعرض أولًا ما أُنجز في مجال السياسات والتشريعات الجديدة خلال العام الماضي، ثم نحدد الإجراءات المخطط لها.

أحدث الإنجازات كيف نرسم مسارًا جديدًا للأردن

ما قمنا به مؤخرًا: اتخذنا خطوات للمحافظة على استقرار الاقتصاد وجعله أكثر ملاءمة للأعمال وأكثر تنافسية من خلال إصلاحات متعددة تتضمن:

أ. إصلاحات أساسية على مستوى الاقتصاد الكلى



قامت الأردن بإدارة الصدمات الاقتصادية الخارجية من خلال تنفيذ تدابير مالية وذلك تماشيًا مع برامج صندوق النقد الدولي المتعاقبة. واعتُمدت بين عامي 2012 و2018 تدابير مالية تفوق نسبتها الإجمالية 14.5 في المئة من الناتج المحلي. وحسّنت هذه التدابير الإيرادات الضريبية وعدّلت تدريجيًا التعريفات الكهربائية المبنية على التكلفة واستحدثت تحويلات نقدية للأسر المنخفضة الدخل. وبنتيجة ذلك، استطع الأردن تخفيض العجز بشكل ملحوظ، بنسبة تقارب %8 من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الممتدة بين عامي 2012 و 2018.

توسيع قاعدة الضرائب – أُنجِز في عام 2018

في إطار التزام حكومة الأردن بالإصلاح المالي وضبط أوضاع المالية العامة، صدر قانون جديد لضريبة الدخل ودخل حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني/يناير 2019. ويُعد القانون الجديد خطوة أساسية في عملية الإصلاح الضريبي سيضمن نظام ضريبة تصاعديًا ويوسع قاعدة الضرائب ويحد من التهرب الضريبي.

تعزيز شفافية المشتريات العامة وكفاءتها - 2018

اعتمد الأردن إطار عمل قانونيًا موحدًا للمشتريات العامة من خلال إصدار لائحة جديدة للمشتريات العامة يتماشى مع الممارسات الفضلى الدولية. تقدم اللائحة الجديدة بنية تحتية قانونية تضمن الشفافية والمساءلة والتنافسية فى نظام المشتريات العامة.

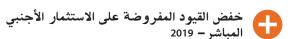
التحكم بالدين 2022-2018

أعد الأردن استراتيجية مفصلة متوسطة الأجل لتمويل الدين بهدف تخفيض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات الخمس المقبلة مع استبدال الديون الحالية المرتفعة التكلفة بديون أقل تكلفة. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت جزئيًا من عام 2017 لتصل إلى 94.2% في عام 2018.

تعزيز الاشتمال المالي 2020-2018

أدركت الحكومة أهمية الاشتمال المالي في النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وأعدت الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي (2020-2018) لضمان استفادة جميع فئات المجتمع، بما فيها الأفراد والمنظمات، من الخدمات المالية عن طريق المصارف والمؤسسات المالية الأخرى.

ب. إصلاح الاستثمار وبيئة الأعمال



يمضي الأردن قدمًا بإصلاحات السوق لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وتعيد الحكومة حاليًا النظر في أنظمة الاستثمار لغير الأردنيين لكي تعكس الممارسات الفضلي الدولية.

تحرير متطلبات الترخيص للعمالة الأجنبية الماهرة - 2019

صحيح أن الأردن يملك قوى عاملة ماهرة، إلا أنه يدرك أيضًا أهمية ومنافع فتح سوق العمل للعمّال غير الأردنيين الذين يتمتعون بمهارات عالية. وبالتالي، عدلت الحكومة أنظمتها الخاصة بالعمل للسماح بتوظيف العمّال غير الأردنيين في مهن ومناصب عالية التخصص، لا سيما في القطاعات التقنية على غرار الاتصالات والطاقة والهندسة والخدمات المتخصصة.



لتحسين الإدارة العامة لصنع السياسات المرتبطة بالقطاع الخاص والحد من عدم اليقين التنظيمي وتحسين إمكانية التنبؤ، أعدت الحكومة إطار عمل التنبؤ التنظيمي وأطلقته. ويركز إطار العمل على تحسين عملية إصدار التنظيمات التي تعنى بالشركات، بما فيها الإرشادات والقرارات، من خلال تبني ممارسات أو تصنيفها.



إزالة أوجه التداخل في قواعد المراقبة والتفتيش-(2017-2018)

صدر قانون جديد لتوحيد قواعد التفتيش والحد من أوجه التداخل وازدواجية صلاحيات ومهام السلطات المعنية بمراقبة الأنشطة الاقتصادية وتفتيشها. ويُعتبر إصلاح إجراءات وقوانين المراقبة والتفتيش مهمًا لضمان امتثال الشركات في مجالات أساسية تحمي السلامة العامة، كالصحة والسلامة والبيئة.



تسهيل الحصول على التمويل - 2018

يشكل طرح قانون الإقراض المضمون في الأردن خطوة أساسية لتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال تحسين فرص حصول الشركات على التمويل. ويسمح القانون الجديد للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالتعامل مع الأصول المنقولة كضمانات للاقتراض عوضًا عن ضمانات عقارية تقليدية. وتجدر الإشارة إلى أن معظم الشركات في الأردن هي شركات صغيرة ومتوسطة الحجم. وسيساهم القانون في



تحسين قانون الإعسار - 2018

دخل قانون إعسار جديد لأصحاب الشركات في الأردن حيز التنفيذ في عام 2018. ويهدف القانون إلى تمكين الأفراد والشركات من إعادة تنظيم شركاتهم في ظل أوضاع مالية مضطربة بناءً على شروط معينة متفق عليها مع المقرضين. ويُعتبر إصدار أنظمة خاصة بالإعسار أساسيًا لتحقيق رغبة الأردن في حماية مصالح الشركات التابعة للمستثمرين المحليين والأجانب. وسيحافظ ذلك على الوظائف ويزيد الاستثمارات.



دعم رأس مال المجازفة 2018 -

اعتُمدت أنظمة جديدة لإدارة قطاع رؤوس أموال المجازفة في عام 2018 بعد إجراء تعديلات على قانون الشركات الأردني لسنة 1997 الذي قدم شركات رأس مال المجازفة كنوع جديد من الشركات. فلطالما كان الأردن تاريخيًا في الطليعة على المستوى الإقليمي من حيث عدد الشركات الناشئة سنويًا، وستسهل التنظيمات الجديدة للمستثمرين المحليين والدوليين إنشاء صناديق في الأردن والاستفادة من القاعدة التقنية و الريادية في البلاد.



📶 مكافحة الفساد - مستمرة

لقد عدّلنا قانون المكاسب غير المشروعة من خلال توسيع دائرة الموظفين الخاضعين لشروط الإقرار المالي لإدراج رؤساء المجالس البلدية المتخصصة وأعضائها والمدراء التنفيذيين للبلديات ورؤساء مجالس المحافظات وأعضائها. ويشمل ذلك موظفي دائرة الجمارك الأردنية وبلدية أمانة عمّان الكبرى ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات ودائرة الأراضي

تيسير مسيرة المستثمر - 2019

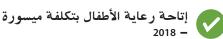
تقوم الحكومة بمراجعة كاملة لتيسير الاستثمار وتبسيطه على مدى دورة حياة الشركة، بما في ذلك تحسين البني التحتية لسجل الشركات وتسريع تنفيذ الإصلاح الحالي للترخيص والتصريح من أجل تقليص تكاليف الامتثال. وأنجزت بعض الإصلاحات وستُنجز إصلاحات أخرى في الأشهر القليلة المقبلة، بما فيها تحديد مهلة زمنية من سبعة أيام لمنح الموافقات البيئية للأنشطة المنخفضة المخاطر وإلغاء قانون الحرف والصناعات لسنة 1953 ووقف العمل بعدد كبير من الرخص القطاعية.

ج. تحسين الإدماج ودور المرأة

حددت الحكومة مجموعة إصلاحات لتحسين مشاركة المرأة في القوى العاملة وتعزيز شبكات الأمان الخاصة بالفقراء. وتشمل هذه الإصلاحات:



جرت الموافقة على تشريعات جديدة لدعم العمل المرن وتنظيمه (العمل بدوام جزئي) مع تحديد معدلات الحد الأدنى من الأجور بالساعة لتشجيع توظيف النساء والشباب.



توفر الإصلاحات الرعاية للأطفال وتسهل إجراءات الترخيص لإنشاء مؤسسات لرعاية الأطفال. يُلزم قانون العمل الجديد جميع المؤسسات التي توظف أكثر من 20 والد أو والدة (بدلا من والدة فقط) أن توفر الرعاية للأطفال ضمن مرافقها أو أن تقدّم لموظفيها قسائم للحصول على هذه الرعاية من القطاع الخاص.



أنجزت وزارة العمل تقييمًا شاملًا للقوانين واللوائح والتوجيهات التي تقضى بإزالة الإشارات إلى النوع الاجتماعي، بما فيها التوجيهات المرتبطة بمنع المرأة من مزاولة بعض المهن والعمل بدوامات ليلية.

تحسين شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الفقراء 2018-2019 -

في إطار الجهود المبذولة لدعم النمو الأكثر شمولية وتقليص أثر بعض الإصلاحات المالية، بما فيها زيادات في تعرفة الكهرباء والمياه، عملت الحكومة على توسيع نطاق شبكة الأمان الاجتماعي وتحسينها من أجل توفير حماية أفضل للأشخاص المحرومين وتسهيل خروجهم من حالة الفقر، بما في ذلك مضاعفة المستفيدين من تحويلات صندوق المعونة الوطنية الأردني الذين يحصلون على تحويلات نقدية، وتحسين طريقة توجيهه للمساعدات التي تستهدف العائلات الفقيرة ويجعلها أكثر فعالية من حيث التكلفة. ويسعى الصندوق إلى توسيع نطاق التغطية لتشمل المزيد من العائلات، بهدف تخفيض الفقر بنسبة %35.

الإصلاحات القطاعية مطروحة ص 11-11

الخطوات التالية وضع الأردن على مسار إنمائي

من أجل تحريك النمو وزيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة وجذب الاستثمارات الجديدة، أعطت الحكومة الأولوية لمجموعة من الإصلاحات الشاملة (أو الأفقية) والإصلاحات القطاعية (أو العمودية) المتسلسلة. وستزيد هذه الإصلاحات كفاءة الاقتصاد وتُعيد توجيهه نحو مسار نمو يتصدّره التصدير. وتشمل الإصلاحات الأفقية تصحيح الاقتصاد الكلي وتخفيض تكاليف الأعمال وزيادة المنافسة والمرونة في أسواق العمل وتنمية الصادرات وتعزيز إمكانية الحصول على التمويل، إلى جانب توسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي واستهدافها. وتشمل الإصلاحات العمودية زيادة إمكانية استخدام النقل العام وتخفيض كلفته (إذ يحدّ ذلك من القدرة على الذهاب إلى العمل) وضمان الجدوى المالية لقطاع المياه وكفاءته وتعزيز القدرة التنافسية عبر اتخاذ تدابير في قطاع الطاقة.

تهدف الحكومة إلى وضع البلد على مسار إنمائي جديد من خلال إنشاء بيئة أعمال أفضل وتحفيز الطلب عبر المشاريع الضخمة التي يتحكم بها بشكلٍ أساسي الاستثمار الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وترد في ما يلي المجالات الرئيسية التي نركز عليها.

إدارة تصحيح الاقتصاد الكلّي

إن ضمان استقرار الاقتصاد الكلّي - من خلال تقليص الاختلالات وتحسين كفاءة القطاع العام وزيادة حشد الموارد والحدّ من التهرب الضريبي - هو أمرٌ أساسي لإنشاء البيئة المناسبة للنمو المستدام. قمنا بإدارة الصدمات الاقتصادية الخارجية عن طريق برنامج طموح للتصحيح المالي يتماشى مع تسهيل الصندوق الممدد التابع أصندوق النقد الدولي والذي تبلغ مدته ثلاث سنوات.

وأضعفت صدمات خارجية متنوعة ميزان المدفوعات وسوق العمل والوضع المالي وميول المستثمرين في الأردن وشملت النزاعات الإقليمية في سوريا والعراق والتوترات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وارتفاع تكاليف الطاقة. وتفاقم نتيجة ذلك العجز التجاري وانخفضت تدفقات رأس المال الوافد وتراجعت الإيرادات السياحية.

إلى ذلك، واجه الأردن تزايدًا في تكلفة توليد الكهرباء بعد وقف إمدادات الغاز من مصر في سنة 2011. وقمنا بإدارة هذه

الصدمات عبر برنامج عمليات التصحيح المالي الخاص بنا من خلال رفع جميع الإعانات وتعبئة الإيرادات و إقرار تشريع جديد لضريبة الدخل وتحسين كفاءة القطاع العام والتصحيح التدريجي لتعريفات الكهرباء المبنية على التكلفة، فضلًا عن استحداث تحويلات نقدية إلى الأسر المنخفضة الدخل. وبين سنتي 2012 و2019، بلغت النسبة الإجمالية للتدابير الجديدة الخاصة بالإيرادات المالية لدعم جهود ضبط أوضاع المالية العامة التي بذلتها الحكومة الأردنية 1.5 في المئة من الناتج المحلى الإجمالي في السنة.

ونتيجة لذلك، خفضنا العجز بنسبة كبيرة فتراجع العجز في الميزانية (بما فيه المنح) من 11.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2013 إلى 3.3 في المئة في سنة 2018 وتباطأ نمو الدين العام. وبناءً على الإصلاحات المالية التي بدأت في وقت سابق من عام 2012، أكّد إقرار القانون الجديد لضريبة الدخل في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 على التزام الأردن الراسخ بالمالية العامة السليمة. وسيوسع مشروع قانون الضرائب القاعدة الضريبية ويخفّض عتبة الإعفاء من الضريبة على دخل الفرد ويسمح باعتماد تصميم تصاعدي لجدول معدّل الضريبة على دخل الفرد. وبموازاة ذلك، نحن نكثف تدابير مكافحة التهرب الضريبي.

تهدف استراتيجية الدين المتوسطة الأجل قي الأردن (2018-2020) التي نُشرت مؤخّرًا إلى وضع البلاد على مسار ثابت يؤدي إلى تخفيض الدين. ونحن نقوم بتصحيح كفاءة الإنفاق العام وتحسينها، بالإضافة إلى زيادة كفاءة القطاع العام من خلال تقليص حجم الجهاز الحكومي وإطلاق خدمات الحكومة الإلكترونية. وتقدّم وثيقة أولويات عمل الحكومة: 2019-2020" استراتيجية قصيرة الأمد لتنشيط الاقتصاد وتوفير فرص عمل إضافية (الاطلاع على الصفحتين 13-14).

تحسين بيئة الأعمال وزيادة المنافسة

إن القطاع الخاص النابض بالحياة ضروريًّ لتحقيق أهداف النمو والتوظيف التي نطمح إليها. وتُعتبر التكاليف التنظيمية من أكبر التحديات التي تواجهها الشركات في الأردن وتشمل عدم القدرة على التنبؤ بالإطار التنظيمي. وتثبّط هذه التحديات العزيمة على الاستثمار. وستركّز الإصلاحات لتعزيز بيئة الأعمال على تخفيض



كلفة إنشاء الشركة وتشغيلها وزيادة القدرة على التنبؤ بالتنظيمات. ولا بد أن يحرص الإصلاح التنظيمي على تكافؤ الفرص أمام الشركات كافة من خلال الحد من الإجراءات الرسمية المعقدة وتضييق نطاق حرية التصرف المفرطة والتعسف في الإنفاذ، بالإضافة إلى بذل جهود لتعزيز شفافية التنظيمات. ولتسهيل الاستثمارات الجديدة، تُعيد الحكومة النظر في سياستها التنافسية لضمان استقلالية الوكالات ذات الصلة من أجل مراقبة حسن السلوك في السوق وإنفاذه، ومن أجل وضع قواعد تقلص حجم الخلل السوقي وتطبيقها. إن مجال الإصلاح هذا أساسي للحكومة إذ يهدف إلى:

- تعزيز التنافس السليم في القطاعات الاقتصادية الرئيسية كافة عبر قواعد مؤيدة للتنافس وسوق أكثر توازنًا.
- إنشاء نظام من الممارسات التنظيمية الجيدة وتنفيذه لزيادة القدرة على التنبؤ ببيئة الأعمال.
- النجاح في تنفيذ الإصلاح الجاري في مجال التفتيش وتعزيز التنسيق وتبادل المعلومات بين هيئات التفتيش.
- تيسير العمليات وتبسيطها للمستثمرين في كافة مراحل دورة حياة الشركة، ويشمل ذلك تحسين البنية التحتية للسجل الشركات وتسريع تنفيذ الإصلاح الجاري للتراخيص والإجازات من أجل خفض تكاليف الامتثال.
- رفع القيود المهنية المفروضة على مكان العمل وموقعه للنساء.
 - تنفيذ إجراءات مكافحة العنف والتحرش في مكان العمل.
 - تحسين التفتيش المتعلق بالصحة والسلامة.

جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

الأردن دولة منفتحة على الاستثمار. ونحن نؤمن بشدة أن النوع الملائم من الاستثمار الأجنبي المباشر - أي الذي يؤدي إلى نقل التكنولوجيا والخبرة، ويحسّن الإنتاجية على مستوى الشركات، ويؤدي إلى الإدماج في سلسلة القيمة العالمية وتنويع الصادرات - يمكن أن يرتقي بنمو الأردن وشموليته إلى مستوى أعلى.

كما قد يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر العالي الجودة فرص عمل إضافية أعلى أجرًا وذات مهارات عالية للقوى العاملة المحلية السريعة النمو. وتركز رؤية الأردن 2025 على التكتلات من مثال الهندسة والبناء والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والسياحة الطبية والخدمات المهنية والأعمال التجارية الزراعية إذ ترتفع فيها إمكانية تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية.

و اتُخذت بالفعل خطوات مهمة لتحسين بيئة الأعمال وتسهيل الاستثمارات الجديدة. وركّزت هذه الخطوات على تخفيض كلفة إنشاء الشركات وتشغيلها وزيادة القدرة على التنبؤ بالتنظيمات. وكذلك، نحن نخطط أيضًا لتحرير نظام الاستثمار الأجنبي أكثر فأكثر من خلال:

- تعديل أنظمة إدارة الاستثمارات الحالية لتعزيز تحرير القيود على الاستثمارات غير الأردنية. ستسمح هذه التعديلات باستثمار أسهم أجنبية 100 في المئة في جميع القطاعات والأنشطة والمجالات باستثناء تلك المُعرّف عنها كقطاعات/أنشطة محظّرة أو ممنوعة.
- إضافة معايير موضوعية تساعد في تصنيف بعض القطاعات كقطاعات محظرة أو ممنوعة.
- عكس الأنظمة المُعدَّلة للاستثمارات غير الأردنية في الأنظمة القطاعية المعنية لضمان حسن سير عملية الاستثمار.
- إعادة تأهيل نقاط العبور الحدودية مع سوريا والعراق وفلسطين.
- إنشاء منطقة حرّة أردنية –عراقية مشتركة بالقرب من الحدود الأردنية –العراقية.

توسيع نطاق الصادرات

يخطط الأردن للقيام بحملة كبيرة من أجل توسيع نطاق صادراته. فمع تحسن الأمن في المنطقة، أعاد الأردن فتح حدوده مع العراق ووقّع اتفاقات متعددة لتعزيز التجارة مع بغداد. ونخطط أيضًا لحملة صادرات كبيرة في مناطق أخرى من العالم، بما فيها أوروبا وآسيا وأفي بقيا.

إن توسيع نطاق الصادرات مهم مدّا لنجاح الأردن. فالسياسة الجغرافية أثقلت بشدة كاهل القطاع التجاري في الأردن لسنوات متعددة، لا سيما بعد إغلاق الطرق التجارية الأساسية عبر سوريا والعراق. وانخفضت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في المملكة بحوالي 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العقد المنصرم.

مع ذلك، ندرك ضرورة توجّه اقتصاد الأردن نحو الصادرات ليتمكّن من المنافسة والابتكار وليجذب الاستثمارات التي يمكنها أن تحوّل المملكة إلى مركز إقليمي للسلع والخدمات العالية الجودة. ونرمي إلى فتح أسواق جديدة واعدة لسلعنا وخدماتنا وإنشاء هيئة لترويج الصادرات. ويجري العمل على الإصلاح الجمركي الذي يهدف إلى تقليص تكاليف الامتثال والوقت عند عبور الحدود.

ونتوقع أن تتضاعف الصادرات إلى العراق في سنة 2019 بعد إبرام ثلاثة اتفاقات تجارية ومذكرة تفاهم حول الربط الكهربائي بين الأردن والعراق في شباط/فبراير 2019. وتشمل الاتفاقات إعادة إعفاء السلع الأردنية التي لا تُنافس المنتجات العراقية من الرسوم الجمركية واتفاق نقل البضائع مباشرةً.

سنحفّز الصادرات من خلال:

- تأمين المساعدة التقنية والمحفّزات المالية للشركات التي تستخدم اليد العاملة الأردنية.
- تأسيس شركة خاصة لتعزيز الصادرات وفتح أسواق جديدة للصادرات الأردنية.
 - إعادة تأهيل معابرنا الحدودية البرية.
- إنشاء منطقة حرة أردنية-عراقية مشتركة قرب الحدود الأردنية العراقية.

• توسيع نطاق تغطية التأمين للمصدّرين الأردنيين بموجب برنامج ضمان ائتمان الصادرات، لتصل إلى 100 مليون دينار سنويًا بحلول نهاية سنة 2020.

تحسين كفاءة القطاع العام

تشمل الركائز الأساسية للإدارة الفعّالة والناجحة زيادة القيمة مقابل المال وتحسين إنجازات القطاع العام وإنشاء بيئة ممكّنة لنمو يتحكّم به القطاع الخاص. لذا تغدو المشتريات الحكومية المرتبطة بالركائز الثلاث كافة عنصرًا ضروريًا لإصلاحات الإدارة. فيمكن أن يحفّز نظام المشتريات الحكومية الشفاف والفعّال النمو الاقتصادي من خلال تحفيز القطاع الخاص وتوفير فرص تجارية لعدد أكبر من الناس.

ويساهم أيضًا في تحسين البيئة المحلية للاستثمار والقدرة التنافسية ويمكن الحكومة من الاستجابة بدرجة أكبر لطلبات المواطنين. ويضطلع هذا الأمر بأهمية كبرى بالنسبة لبلد مثل الأردن حيث تبلغ نسبة الإنفاق على المشتريات ما يقارب 40 في المئة من ميزانية الدولة. لقد أدركنا النطاق الواسع للمشتريات الحكومية وتبعاته على تطلعات النمو في المملكة وسبق أن وضعنا جدول أعمال إصلاحي طموح لتحويل المشتريات الحكومية وتحديثها.

وتركَّز الاستراتيجية على توفير إطار قانوني مبسّط ومتماسك بالإضافة إلى تحديث أنظمة المشتريات عبر الرقمنة. ومن المتوقع أن تؤدي الإصلاحات المقترَحة إلى زيادة الشفافية ووفورات التكاليف والكفاءة وأن تعزز المنافسة في سوق المشتريات الحكومية وأن تدعمنا في تحقيق أهدافنا السياسية العامة. وتشمل المبادرات الأساسية التي يجري تطويرها:

- دمج الإطار القانوني المجزّأ الخاص بالمشتريات الحكومية عبر إصدار لائحة موحّدة تتماشى مع المعايير الدولية لتطبّقه كافة الجهات المشترية.
- إنشاء سلطة شراء مستقلة وآلية مستقلة للتعامل مع الشكاوى.
- إطلاق نظام متكامل للشراء الإلكتروني وعمليات لدورة الشراء المرقمن تتماشى أيضًا مع جدول أعمال الرقمنة العامة الخاص بالحكومة.

تعزيز إمكانية الحصول على التمويل

من أجل دعم النمو الاقتصادي، نهدف إلى تعزيز إمكانية الحصول على التمويل من المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية. وتشمل التدابير الرئيسية:

- تحسين إطار البنية التحتية للائتمان.
- تنويع مصادر التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- تعديل قوانين الضرائب لتحسين القدرة على التنبؤ بالمعاملة

الضريبية.

- توسيع نطاق برنامج تابع للبنك المركزي من أجل دعم الائتمان في بعض القطاعات الصناعية.
- إنشاء شركة قابضة للأردنيين والمغتربين والنقابات العمّالية ومنظمات المجتمع المدني وصناديق الاستثمار العربية والدولية من أجل تمويل البنية التحتية والمشاريع الضخمة الأخرى ذات الأولوية القصوى.
- تطوير بنية تحتية وإطار للسياسات من أجل إنشاء خدمات مالية رقمية.
 - زيادة مساهمة أسواق رأس المال.

وتشمل الإصلاحات التي يجري العمل عليها من أجل تطوير سوق رأس المال:

- تطوير منحنى عائد خالٍ من المخاطر من خلال تحسين استراتيجية إدارة الدين و عملية المناقصة أكثر فأكثر والنظر في الخيارات لتحسين سيولة السوق الثانوية.
 - تعزيز الإطار الرقابي والتنظيمي لأسواق رأس المال.
- إصلاح بورصة عمان، ويشمل ذلك السعي إلى إنشاء شراكات استراتيجية وتطوير قاعدة المستثمرين المؤسسيين.

إنشاء أسواق عمل أكثر مرونة لتوفير فرص العمل

إن زيادة مشاركة القوى العاملة من خلال توفير فرص عمل ذات نوعية جيدة هي في غاية الأهمية. فمن دون سوق عمل شامل وفعّال تتوفّر فيه فرص العمالة لكافة المواطنين، لن يحقق الأردن رؤيته المتعلقة بالمجتمع الأمن والمستقر.

ولا يلبي نموذج التطوير الحالي الطلب على العمالة في البلد إذ تبلغ نسبة البطالة 18.6 في المئة، بحسب أحدث الأرقام المتوفرة، وتناهز هذه النسبة 38 في المئة في صفوف الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و24 سنة. إلى ذلك، لا يبدو أن التحصيل العلمي يؤدي إلى فرص عمل أفضل في سوق العمل الأردني إذ يشهد حملة الشهادات الجامعية أعلى معدلات البطالة في كافة فئات التحصيل العلمي. وحتى الأشخاص الذين يشغلون الوظائف – ومعظمهم من العمال الذكور الذين لا يتمتعون بالمهارات – يجدون أنفسهم في وظائف غير رسمية ويتنافسون مع مجموعة كبيرة من العمال الضيوف. ويُتدرك أن ذلك يشكّل تحدّيًا متعدد الأبعاد ويتطلب نهجًا متعدد الأبعاد.

وتضع خطة عمل الحكومة الأردنية هدفًا واضحًا يتمثل في توفير 30,000 فرصة عمل إضافية بحلول سنة 2020، لا سيما عبر قطاع التصنيع وصناعة الأنسجة والألبسة وقطاع السياحة والضيافة.

وتهدف الحكومة أيضًا إلى تحسين بيئة الأعمال وبخاصة من أجل زيادة مشاركة النساء في القوى العاملة. وستؤدي التدابير إلى



الصورة: موقع جرش الأثري

ما يلى:

- رفع القيود المهنية المفروضة على مكان عمل النساء وموقعه.
- إنفاذ سياسات مكافحة العنف والتحرش الجنسي في مكان العمل لا سيما من أجل تحسين مشاركة النساء في القوى العاملة.
 - تعزيز السلامة في مكان العمل وبخاصة للنساء.
 - خفض تكاليف التوظيف والإجراءات الرسمية المعقدة.
- تحسين برنامج دعم العمالة لزيادة مرونة التوجيه المهني و خدمات التوظيف و استجابتها لاحتياجات القطاع الخاص.
- تنشيط دور القطاع الخاص بصفته المحرّك الأساسي للنمو وفرص العمالة.

نحن ملتزمون بتعزيز المساواة بين الجنسيْن في سوق العمل. ويشمل حاليًا الإصلاح ممارسات التوظيف في القطاع العام، وأُقِرّ تشريع ينص على ساعات عمل أكثر مرونة في سنة 2017 بالتماشي مع هذا الالتزام.

تعزيز الاقتصاد الرقمى

يهدف الأردن إلى تيسير تحوّله الاقتصادي فيصير اقتصادًا رقميًا ومركزًا رقميًا إقليميًا في العالم العربي. لم تعد تكنولوجيا المعلومات قطاعًا معزولًا بعد الآن، بل على العكس، يهدف الأردن إلى رقمنة

الاقتصاد بأكمله مع التركيز على الأسواق المتخصصة وسلاسل القيمة العالمية.

وبشكلٍ أساسي، تسعى هذه الرؤية وخطة العمل إلى تسريع الرقمنة في مختلف أنحاء الأردن وتشجيع الجيل التالي من روّاد الأعمال الرقميين من خلال الاستناد إلى قوة الأردن كأمّة شابة وملمّة بالتكنولوجيا.

يهدف الأردن إلى أن يصبح بحلول سنة 2025 منصة للابتكار الرقمي ومركزًا للمواهب من المستوى العالمي التي يمكنها أن تتنافس وتتعاون في سوق المهارات الرقمية العالمي، مع التركيز على الحلول التطبيقية التي تؤدي إلى إنشاء القيمة المضافة. وهو يخطط لحلول رقمية مبتكرة في القطاعات الرئيسية الآتية: الصحة والطاقة والتكنولوجيا النظيفة والتعليم والمالية والنقل والاتصالات والأمن.

ويهدف الأردن إلى فرض نفسه كبلد رائد في بناء الحلول وتوحيد منصات المحتويات في السوق العربية، ما قد يلبي طلب قاعدة الزبائن الرقميين التي تتألف من الشبان المتحدثين باللغة العربية والتي تنمو بسرعة فائقة في المنطقة وخارجها. وهو يخطط ليكون المكان المفضَّل في المنطقة لإنشاء شركة تكنولوجيا وتوسيع نطاقها وإنمائها من خلال ضمان القواعد والسياسات الواضحة والشفافة، بالإضافة إلى احتضان الشركات وتسريع عملها.

يعتقد الأردن أن باستطاعته إتاحة فرص اقتصادية هائلة من خلال تنشيط اقتصاده الرقمي عبر تدابير إصلاحية تشمل:



الصورة: بوليفارد العبدلي، عمّان

- التخطيط لاعتماد نموذج مشاركة الإيرادات من أجل إتاحة شبكات الاتصال من الجيل الخامس.
- إقرار سياسة دفع رقمي لقطاعات الدفع الحكومية الرئيسية والحدّ من استعمال الورق في المؤسسات الحكومية.
 - تفعيل التواقيع الإلكترونية على كافة مستويات الإدارة.
- دعم الخدمات المصرفية والتجارة الإلكترونية والنقل بصفتها قطاعات تؤدي إلى الاستثمار في التطبيقات الهاتفية والتقنيات الناشئة.
 - تأمين بنية تحتية رقمية ومعلوماتية متطورة وآمنة.
- اعتماد خطة إصلاح لتطوير ريادة الأعمال الرقمية (مبادرة قانون الشركات الناشئة).
- إعادة النظر دوريًا في العبء الضريبي والرسوم المفروضة على قطاع الاتصالات وتعديلها كما تقتضى الحاجة.

توسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الفقراء والضعفاء

لا توفّر شبكات الأمان الاجتماعي في حالتها الراهنة الحماية والدعم المناسبين للفقراء في الأردن. وازداد الفقر وكثرت الفئات الضعيفة في السنوات الأخيرة، إذ أصبحت الحياة أصعب بالنسبة إلى الطبقات الاجتماعية الاقتصادية الدنيا بسبب الصدمات الخارجية

والتصحيحات المالية في الداخل.

لقد وضعنا برنامجًا مدته خمس سنوات لتوسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي وتحديثها من أجل التمهيد للإصلاحات وضمان تلبية احتياجات الفقراء والضعفاء الأساسية وضمان توفّر السبل ليخرجوا من الفقر، والعناصر الأساسية للإصلاح هي:

- توسيع نطاق برنامج التحويل النقدي بموجب صندوق المعونة الوطنية وتحسينه، وهو البرنامج الحكومي الأساسي الذي يستهدف الفقر، ليشمل 85,000 أسرة إضافية بحلول سنة 2021. ويجري التخطيط أيضًا لإضفاء تحسينات على نظم الإيصال التابعة لصندوق المعونة الوطنية ويشمل ذلك رقمنة المدفوعات إلى المستفيدين من الصندوق.
- تحسين تغطية برامج شبكات الأمان الاجتماعي والتنسيق بينها وتحسين أثرها عبر السجل الوطني الموحّد، وهو نظام آلي لتبادل البيانات من أجل التحقق من المعلومات المتعلقة بأهليّة الأسر.
- تعزيز استجابة نظام الحماية الاجتماعية للصدمات في ضوء صدمات الأسعار الناتجة عن إصلاحات الدعم الحكومي المستقبلية لا سيما في مجال الطاقة عبر التنسيق بين صندوق المعونة الوطنية والدوائر الحكومية ذات الصلة.

الإصلاحات القطاعية

لا بد من استكمال الإصلاحات الأفقية عن طريق التحسينات في القطاعات التمكينية الأساسية التي تؤثّر تأثيرًا شاملًا في هيكل التكاليف وكفاءة الاقتصاد عمومًا. وتتمثّل هذه القطاعات في الأردن بقطاعات المياه والطاقة والنقل. وستشكّل قدرتنا على تحسين الأداء في هذه المجالات الثلاثة عاملًا حاسمًا وأساسيًا لتحقيق النتائج الاقتصادية في بلدنا.

النقل العام

يكلّف نظام النقل العام غير الملائم وغير الفعّال الأردن 5 في المئة من ناتجه المحلي الإجمالي سنويًا. وبالإضافة إلى ذلك، يفرض هذا النظام عوائق بالغة أمام تنقل النساء فيوثّر في قدرتهن على العمل والمشاركة في القوى العاملة. ويشكّل الاستثمار في النقل العام الموثوق والميسور التكلفة والآمن أولوية بالنسبة إلينا، ليس بفضل التبعات على النمو فحسب وإنما بفضل النتائج البيئية الإيجابية المحتملة أيضًا مثل تخفيض نسبة الانبعاثات من خلال التشجيع على الانتقال من النقل الخاص إلى النقل العام وتحسين نوعية الهواء وتخفيف زحمة السير والتلوث الضجيجي.

إن الجهود الرامية لإصلاح النقل العام وتحديثه جارية. وتشمل المبادرات الرئيسية:

- ◄ طوير مدونة قواعد سلوك لتنظيم الركّاب والسائقين والعاملين
 فى النقل العام بما فيه سيارات الأجرة.
- ◄ تصميم استراتيجيات نقل عام خاصة بأربع مدن رئيسية تشمل جدولة الطرقات الحديثة ونظم التذاكر الإلكترونية.
- ▼ تجدید أسطول الحافلات في أمانة عمان الكبرى من خلال تحدیث محطات الحافلات و شراء 500 حافلة جدیدة مجهزة بنظام التموضع العالمي.
- ◄ تسهيل مشاركة القطاع الخاص في توسيع انتشار النقل العام و نطاق عمله.

تشمل المبادرات الإضافية التي يجري النظر فيها:

- ◄ إعادة النظر في هيكلية أجرة الركوب للتوجه نحو نظام موحد لجمع الأجر.
- ◄ تجديد الحافلات والبنية التحتية للنقل العام وتحديثها، ربما عبر إنشاء شركة تأجير حافلات يملكها القطاع الخاص.
- ◄ إنشاء آلية فعالة لتعويض المظالم من أجل ضمان معالجة الشكاوى بشكل فعّال، بما فيها التضييق.

إصلاح قطاع الطاقة

شرع الأردن ببرنامج استثمار في الطاقة قيمته 14 مليار دولار ويهدف إلى تخفيض الاعتماد على المنتجات المستوردة من خلال تطوير مصادر الطاقة المتجددة والنفط الصخري والطاقة النووية.

إن إصلاحات الطاقة مصممة لتعزيز قدرة الاقتصاد الأردني التنافسية وضمان حصول الفقراء والضعفاء على كهرباء ميسورة التكلفة.

يتسم سجل الأردن على صعيد الإصلاحات في مجال الكهرباء بالثبات. ويملك هذا القطاع اليوم هيكل سوق غير مترابطة ذات شار واحد مع منظم مستقل ومشاركة خاصة في التوليد والتوزيع والتجهيزات لتوليد الطاقة المتجددة.

لا يملك الأردن موارد كبيرة من النفط والغاز الطبيعي وهو عرضة للتقلبات في إمدادات الطاقة. ونهدف إلى إنتاج المزيد من الطاقة محليًا وتخفيض تكاليف الطاقة من خلال:

- إنتاج 35 في المئة من الكهرباء من مصادر الطاقة المحلية، بما فيها الطاقة المتجددة (20 في المئة) والطفل الزيتي (15 في المئة) بحلول سنة 2020.
- ▼ تخفيض كلفة الكهرباء للصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم عبر توفير حلول وبدائل، مثل تخصيص 100 ميغاواط من الكهرباء من الطاقة المتجددة.
- ▼ تخفيض كلفة الكهرباء للشركات الكبرى عبر تسهيل الحصول على الغاز وتخصيص الطاقة المتجددة بتكلفة ميسورة.

قمنا مؤخرًا بإعادة إحياء الواردات من الغاز الطبيعي عبر الأنابيب من مصر، وسيبدأ الغاز من البحر الأبيض المتوسط بالتدفق في سنة 2020. إلى ذلك، نبحث في مسألة تصدير فائض الكهرباء إلى البلدان المجاورة. وتهدف الجهود التي نبذلها في توسيع نطاق التجارة في مجال الطاقة إلى تخفيض تكاليف الوقود والحفاظ على استقرارها واستخدام في الوقت عينه فائض القدرة المتوفرة لنشر التكاليف الثابتة وتعزيز أمن الطاقة.



الصورة: جسر كمال الشاعر، عمّان

لقد باشرنا باتخاذ خطوات لإجراء إصلاحات هيكلية في "شركة" الكهرباء الوطنية الى جانب معالجة مشاكل الدين الطويل الأجل التي تواجهها.

وسيستمر الأردن في التوجّه نحو قطاع طاقة مراع للمناخ من خلال زيادة حصة الطاقة المتجددة باستخدام المنشآت المناسبة لتخزين الطاقة ومن خلال العمل على تحسين كفاءة الطاقة على صعيد الطلب والعرض في آن.

ومن أجل تعزيز أمن الطاقة عبر التكامل الإقليمي، نخطط للمشاركة في المنصة الإقليمية العربية لتجارة الطاقة بهدف إنشاء سوق عربية للكهرباء".

تعزيز استخدام المياه بطريقة فعالة

إن مستوى نصيب الفرد من الموارد المائية المتوفرة في الأردن هو من أدنى المستويات في العالم، وفق ما أفادت به منظمة الصحة العالمية. ولم يزد الضغط على مواردنا المائية إلا في السنوات الأخيرة بسبب تدفق اللاجئين السوريين والارتفاع الحاد في أسعار الطاقة. ومع أن المملكة قد تعاملت مع الوضع من خلال تطوير منشآت إنتاج المياه الجوفية الأحفورية السائبة، ومن بينها خط أنابيب الديسي، لا يُعتبر هذا الحل مستدامًا من الناحيتين الماليّة والبيئية.

ومن أجل تخفيض الاعتماد على المياه الجوفية المكلفة، تهدف سياسة المياه الأردنية إلى زيادة كمية المياه المنقولة من نهر الأردن إلى إمدادات المياه البلدية وإعادة الكمية عينها من مياه الصرف الصحى المعالَجة إلى الزراعة.

لذا تغدو الخدمات البلدية المتعلقة بإمدادات المياه والصرف الصحي والتي تتمتع بالاستمرارية المالية مهمة جدًا بالنسبة إلى الأمن المائى عمومًا في الأردن. فمن دون هذه الخدمات القابلة

للاستمرار، لا تُستخدَم المياه في الأردن إلا لمرة واحدة فقط. ولكن مع هذه الخدمات، يمكن استخدام المياه كافة في الأردن مرتين، أي مرة للخدمات البلدية المتعلقة بإمدادات المياه والصرف الصحي ومرة للزراعة.

ويكمن الهدف من التدابير السياسية المقترحة في إصلاحات السنوات الخمس في إعادة خدمات المياه البلدية إلى الجدوى المالية حتى يتمكن القطاع من تقديم خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي بشكل مستدام وزيادة إعادة استخدام مياه الصرف الصحي في الزراعة والاستمرار في جذب مشاريع جديدة ناتجة عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتدعم زيادة إمدادات المياه السائبة.

تهدف التدابير المقترحة إلى إعادة خدمات المياه إلى الجدوى المالية وتشمل مزيجًا من:

- التمويل الموقت عن طريق دعم عجز 'سلطة المياه' الأردنية ودينها المستحق في سنة 2019.
- تخفيض التكاليف التشغيلية لـ سلطة المياه عبر اتخاذ التدابير لزيادة كفاءة الطاقة وتخفيف المياه المهدورة.

ستؤدي هذه الإجراءات مجتمعة إلى زيادات صغيرة وإنما منتظمة في تعريفات المياه – ما يسهّل العودة إلى استرداد التكاليف العادية – بدلا من إضافة الزيادات الأخيرة في تكاليف الكهرباء إلى تعرفة المياه البلدية في زيادة كبيرة. كما ستزيد هذه الإجراءات من كميات مياه الصرف الصحى المُعاد استخدامها والتي يمكن إعادة توجيهها إلى الزراعة.

مسارات النهضة 2020-2019

تتمحور أولويات العمل الاقتصادي في الحكومة للسنتين المقبلتين بشكلٍ أساسي حول تعزيز إنتاجية الأردن وزيادة الصادرات والاستثمار الأجنبي وإنماء قطاع الخدمات وزيادة الإنتاج المحلّي للطاقة وتوفير فرص العمل. وتتداخل هذه الأولويات مع تلك الواردة في خطة البلاد الممتدة على خمس سنوات وتهدف إلى إعطاء زخم متجدد لعملية الإصلاح.

الأهداف بالأرقام



توفير فرص عمل إضافية

30,000 فرصة عمل إضافية بحلول سنة **2020**.

التركيز على تطوير فرص العمل في القطاع الصناعي/قطاع التصنيع عبر مراكز التدريب المهني؛ وفي صناعة الأنسجة والألبسة؛ والسياحة؛ وصناعة الأغذية والمشروبات؛ والبناء؛ والرعاية الصحية؛ والتعليم قبل المدرسي وروضة الأطفال؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.



جذب الاستثمار الأجنبى المباشر

السعي إلى تحقيق **زيادة بنسبة 10** في المئة في الاستثمار الأجنبي المباشر **بحلول سنة 202**0.



تطوير البنية التحتية وإنشاء مشاريع ضخمة محفزة

تطوير قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتفعيله من أجل تحفيز الاستثمار في مشاريع البنية التحتية لا سيما في البحر الميت والبتراء والعقبة من خلال تأجير الأراضي التي تملكها الحكومة في هذه المناطق بأسعار مخفّضة.



زيادة الصادرات

زيادة الصادرات بنسبة 5 في المئة سنويًا.

- → تأمين المساعدة التقنية والحوافز المالية للشركات التي تستخدم اليد العاملة الأردنية.
- → تأسيس شركة خاصة لتعزيز الصادرات وفتح أسواق جديدة للصادرات الأردنية.
- إعادة تأهيل المعابر الحدودية مع سوريا والعراق وفلسطين.
- إنشاء منطقة حرة أردنية-عراقية مشتركة قرب الحدود الأردنية-العراقية.
 - توسيع نطاق تغطية التأمين للمصدرين الأردنيين.



خفض و ار دات الطاقة

تخفيض حجم واردات الطاقة الإجمالية بنسبة 15 في المئة بحلول نهاية سنة 2020.

- → إنتاج 35 في المئة من الكهرباء من مصادر الطاقة المحلية،
 بما فيها الطاقة المتجددة (20 في المئة) والطفل الزيتي (15 في المئة) بحلول سنة 2020.
- ⇒ تخفيض كلفة الكهرباء للصناعات الصغيرة و المتوسطة الحجم عبر توفير حلول وبدائل، مثل تخصيص 100 ميغاواط من الكهرباء من الطاقة المتجددة.
- → تخفيض كُلفة الكهرباء للشركات الكبرى عبر تسهيل الحصول على الغاز بالإضافة إلى تخصيص الطاقة المتجددة بتكلفة ميسورة.



إحكام السيطرة على الإنفاق الحكومي

- → زيادة الدقة في تقدير الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة
 بنسبة 95 في المئة على الأقل.
- → تقليص نسبة عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.5 في المئة سنويًا.
 - ◄ تطبيق نهج يستند إلى النتائج في عملية وضع الميزانية.
- → خفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 96
 في المئة إلى 92 في المئة بحلول نهاية سنة 2020.
 - ← تطّوير "نظام شراء موّحد".



زيادة كفاءة الحكومة والقطاع العام

- خفض عدد الوزارات والمؤسسات الحكومية بنسبة 8 في المئة من 110 في سنة 2018 إلى 101 بحلول نهاية سنة 2020.
 - 🛨 زيادة رضا المواطنين إزاء خدمات الحكومة.



تعزيز الخدمات الرقمية

- ← إطلاق 170 خدمة إلكترونية إضافية يرتفع الطلب عليها.
 - ← تفعيل نظام الهوية الذكية للأفراد ونظام الولوج الموحد.
- → تطوير آليات دفع إلكتروني وربطها بالخدمات الإلكترونية.



دعم الشركات الصغيرة

استثمار مبلغ 69 مليون دينار في الشركات الصغيرة الحجم وصغار روّاد الأعمال عن طريق الصندوق الأردني للريادة الذي يدعم 825 شركة ناشئة ومشروعًا مبتكرًا ويطور 80 حاضنة أعمال في مختلف أنحاء البلاد من أجل إتاحة الفرص أمام الشباب للبدء بمشاريعهم الخاصة.



جعل الضرائب أكثر عدلًا والحد من التهرب

- → زيادة الإيرادات المحلية الناتجة عن تحسين إدارة الضرائب ومنع التهرب الضريبي بنسبة 70 مليون دينار سنويًا على الأقل.
 - → معاقبة المتهربين بغرامات مالية كبيرة والسجن.



تحسين مناخ العمل

من المرتقب أن يحتل الأردن المرتبة 90 في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بحلول نهاية سنة 2020، مقارنةً بالمرتبة 104 في سنة 2018.

- → إقرار قانون إعسار جديد وقانون تفتيش وقانون خاص بالشركات يتعلّق بتسجيل شركات رأس المال المجازفة وسجل ضمان المنقولات.
 - → تعزيز المنافسة بين الشركات وحماية المستهلك.
 - → تحسين إمكانية الحصول على التمويل.



الحد من استخدام المياه في الزراعة

- → توفير المساعدة التقنية والحوافز المالية للمحاصيل الزراعية التي لا تحتاج إلى كمية كبيرة من المياه؛ اعتماد تقنيات (مثل الزراعة المائية) تتطلب تقنيين أردنيين يتمتعون بالمهارات.
- ◄ التركير على الزراعة العضوية والتمر والنباتات العطرية.



تحفيز السياحة

من المرتقب أن تبلغ إيرادات السياحة 5 مليار دينار بحلول سنة 2020 بالمقارنة مع 4 مليار في سنة 2018، من خلال تطوير المنتجعات والمعالم السياحية وتوفير فرص استثمار جديدة.

تسع ركائز للإصلاح

ركائز إصلاح أفقية

- إدخال التعديلات على صعيد الاقتصاد الكلي الحد من الخلل في التوازن وإدارة المخاطر وتحسين كفاءة القطاع العام
- 2. تقليص تكاليف الأعمال التجارية وتعزيز الجودة التنظيمية وزيادة المنافسة
- تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز تنمية صادرات المنتجات والخدمات والأسواق
- 4. تعزيز إمكانية الحصول على التمويل من المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية
 - 5. إيجاد أسواق عمل أكثر مرونة لتوفير فرص العمل
 - 6. توسيع شبكات الأمان الاجتماعي وتحسينها لتعزيز حماية الفقراء والضعفاء

ركائز إصلاح عمودية

- 7. تحسين النقل العام وتعزيز كفاءته وإمكانية الوصول إليه
 - 8. زيادة كفاءة الطاقة وإمكانية الوصول إليها
 - 9. تعزيز الأمن المائي والأعمال التجارية الزراعية

إدخال التعديلات على صعيد الاقتصاد الكلي الحدّ من الخلل في التوازن وإدارة المخاطر وتحسين كفاءة القطاع العام

النتيجة المخرجات والنواتج	22-2021 الإجراءات	2020 الإجراءات	2019 الإجراءات	2018 الإجراءات	الإصلاح
تولّد المعلومات المتاحة للعموم حول أو لويات الإيرادات والنفقات في السنوات الخمس القادمة الثقة في الأسواق وإمكانية التنبؤ بتصرفات الحكومة والمعلومات للمواطنين		نشر استراتيجية متعلقة بضبط أوضاع المالية العامة			1.1 وضع إطار مالي (إطار الميزانية المتوسط الأجل)
تولّد المعلومات المتاحة للعموم حول أولويات الإيرادات في السنوات الخمس القادمة الثقة في الأسواق وإمكانية التنبؤ بتصرفات الحكومة والمعلومات للمواطنين	تحسين إدارة الإيرادات	تحسين إدارة الإيرادات	أقرّ مجلس الوزراء سياسة تعبئة الإيرادات المحلية المتوسطة الأجل وتستند إلى نهج شامل لاستراتيجية التنمية والقدرة التنافسية	إقرار قانون ضريبة الدخل تحسين إدارة الإيرادات	1.2 توليد الإيرادات
تحسين الكفاءة في ما يخص المشتريات العامة ومنح حصة أكبر من عقود المشتريات العامة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم إعادة تنظيم الحوافز التي تشجع العمالة في القطاعين العام والخاص	توسيع نطاق نظام الشراء الحكومي الالكتروني ليشمل جميع المؤسسات العامة على المستوى الوزاري والبلديات أيضًا مواءمة مجموعة المكافأت والاستحقاقات الخاصة بالقطاع العام مع معايير الخاص	إنشاء وحدة مستقلة لسياسة الشراء ومراقبته	صدور لوائح الشراء وتنظيماته الرئيسية بما يتماشى مع الممارسات الدولية السليمة إطلاق نظام الشراء الحكومي الإلكتروني في الأردن		1.3 كفاءة القطاع العام
زيادة التوافق الاستراتيجي للمشاريع ذات الأولويات الإنمائية		خضوع المشاريع الحكومية الجديدة كافة لإطار حوكمة إدارة الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص	إعادة النظر في قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص إنشاء بنك متكامل للمشروعات خاص بالأردن		1.4 إصلاح إدارة الاستثمار العام و الشر اكة بين القطاعين العام و الخاص
تأخذ الحكومة الأردنية قرارات الاقتراض بالاستناد إلى تقييم مخاطر الخصوم المحتملة			تحديث استراتيجية إدارة الدين لتشمل الخصوم المحتملة		1.5 إدارة الدين

ركائز إصلاح أفقية تقليص تكاليف الأعمال التجارية وتعزيز الجودة التنظيمية وزيادة المنافسة التنظيمية وزيادة المنافسة

النتيجة المخرجات والنواتج	22-2021 الإجراءات	<mark>2020</mark> الإجراءات	2019 الإجراءات	2018 الإجراءات	الإصلاح
لا بدّ أن يؤدى التحسين النوعي في التنظيمات إلى خفض التكاليف التي تتكبدها الشركات (مؤشرات الحوكمة التنظيمية التي يصدرها البنك الدولي)	إخضاع كافة التقديمات بالسياسات والتنظيمات للتدقيق عن طريق تقييم أثر التنظيم أو التقييم البسيط للأثر (RIA Light)	تنفيذ برنامج رحلة المستثمر	إطلاق برنامج رحلة المستثمر إنشاء هيكل رقابي رفيع المستوى مشترك بين الوزارات لتنسيق الإصلاح التنظيمي إنشاء بوابة إلكترونية للاستشارة العامة والتسجيل الإلكتروني لجميع تنظيمات العمل وتفعيلها	وضع إطار الممارسات التنظيمية الجيدة من قبل مجلس الوزراء	2.1 تطبيق ممار سات تنظيمية جيدة لزيادة القدر ة على توقع بيئة الأعمال
أطر تراخيص وعمليات تفتيش أكثر كفاءة وفعالية، بتكاليف امتثال أقل		ضمان تخفيض عمليات التفتيش بشكل كبير من خلال تنفيذ لوائح التفتيش	سن القانون المعدّل بشأن منح التراخيص المهنية لمدينة عمان وقف العمل بقانون الحرف والصناعات لعام 1953 المناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية – التنقيح الرابع في كافة الأجهزة الحكومية الطلاق نظام إدارة التفتيش	إقرار لوائح بشأن رصد الأعمال التجارية وتفتيشها إقرار ورقة سياسية بشأن إصلاح التراخيص	2.2 عملية التفتيش و تسجيل الأعمال التجارية وإصلاح منح التراخيص
تحسين نوعي في تنظيم الأسواق وسياسة المنافسة		تعزيز التنفيذ الفعال لقانون المنافسة من خلال المزيد من الاستقلالية الفنية للإنفاذ	اعتماد سياسات قطاعية و خرائط طريق لتمكين النتائج التنافسية في القطاعات التمكينية الرئيسية: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والكهرباء والنقل بالشاحنات		2.3 المنافسة والتنظيم لتحسين القدرة التنافسية

تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز تنمية صادرات المنتجات والخدمات والأسواق

النتيجة المخرجات والنواتج	22-2021 الإجراءات	2020 الإجراءات	2019 الإجراءات	2018 الإجراءات	الإصلاح
زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات الخدمات المستهدفة		إصلاح هيئة الاستثمار الأردنية وتعزيزها تنقيح إطار الحوافز	مواصلة عملية التحرر من القيود المفروضة على رووس الأموال القطاعية الخاصة بالاستثمارات الأجنبية	رسملة إضافية للشركة الأردنية لضمان القروض	3.1 زيادة التجارة في الخدمات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر
زيادة خدمات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات الخدمات المستهدفة تحديث مؤسسي لهيئة الاستثمار الأردنية			تعزيز وظيفة تشجيع الاستثمارات التي تضطلع بها هيئة الاستثمار الأردنية والخدمات التي تقدّمها للمستثمرين		3.2 تحسين تشجيع الاستثمار وتيسيره
زيادة أداء الشركات المحلية زيادة القيمة المضافة المحلية للصادرات		موافقة المجلس على لوائح Enterprise Jordan واستراتيجيتها وخطة عملها	إنشاء Enterprise Jordan لتعزيز الصادرات بالشراكة مع القطاع الخاص		3.3 تعزيز القدرة التنافسية للصادرات وتحسين تشجيعها
خفض وقت تخليص الحاويات بنسبة ٪30 مقارنة بعام 2017 بفضل النافذة الجمركية الواحدة	إطلاق النافذة الوطنية الواحدة التابعة للجمارك، بما في ذلك ست أجهزة أخرى على الأقل	اتخاذ إجراءات مبسطة لعبور الحدود، وتكامل وتقليص نطاق عمليات التفتيش التي تقوم بها الأجهزة المشاركة في مراقبة الاستيراد والتصدير تنفيذ القائمة الفضية تتمة	تعديل اختصاص النيابة العامة الواسع النطاق بموجب قانون الجمارك فضلاً عن تحسين الأداء في ما يتعلق بقضايا الضرائب والجمارك وتقليل عدد الوثائق والوقت اللازم للتخليص الجمركي تنفيذ القائمة الفضية تتمة	إقرار البرلمان لقانون الجمارك الذي يشمل تنفيذ القائمة الفضية ومفهوم النافذة الوطنية الواحدة وكفاءة النظام	3.4 تعزيز البنية التحتية للتجارة والتيسير
الإطار التنظيمي أقل إرهاقًا وأكثر شفافية وقابل للتنبؤ به		تحسين الإطار المؤسسي لاختصاصات الأجهزة المشار كة في البنية التحتية الوطنية للجودة/ واتفاقية الحواجز التقنية أمام التجارة/ والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية	إقرار السياسة الوطنية لضمان الجودة وتبني خطة العمل		3.5 تحسين البنية التحتية للجودة
خفض التكلفة و توسيع نطاق حصول القطاع الخاص على الخدمات الرقمية و فورات في التكاليف التي تتحملها الحكومة و معدل انتشار الإنترنت السلكي ذي النطاق العريض رفع معدل الشمول المالي			إقرار الدفع الرقمي للقطاعات الحكومية الرئيسية اعتماد الحكومة نموذج لإتاحة خدمة الجيل الخامس إقرار الحكومة لسياسة تطوير الاقتصاد الرقمي في الأردن بعد في الأردن	صدور قرار عن مجلس الوزراء يسمح بالتأجير الجزئي لشبكة الانترنت السلكية وفقاً لنموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص	3.6 الاقتصاد الرقمي

19

ركائز إصلاح افقية تعزيز إمكانية الحصول على التمويل من المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية

النتيجة المخرجات والنواتج	22-2021 الإجراءات	<mark>2020</mark> الإجراءات	2019 الإجراءات	2018 الإجراءات	الإصلاح
توسيع نطاق وصول مقدمي الائتمان وقدراتهم عند تقديم الائتمان			إقرار لوائح قانون الإعسار إقرار لوائح قانون المعاملات المضمونة	سن قانون الإعسار سن قانون المعاملات المضمونة	4.1 تحسين إطار البنية التحتية للائتمان
دخول مقدمي الائتمانات من القطاع الخاص في مجالات كانت تغطيها سابقًا الأموال العامة تحسين ثقة المستثمرين وزيادة مصادر التمويل تحسين الوساطة		تيسير وظيفة تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لجنة معينة إخضاع جميع مقدمي الائتمان إلى تنظيمات البنك المركزي الأردني بما يتناسب مع طبيعة / مخاطر العمل	إعادة هيكلة صناديق المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم لتعكس النهج المرتبط بالسوق تطوير إطار السياسة العامة والبنية التحتية لتوفير بيئة مؤاتية لتطوير الخدمات المالية الرقمية	إقرار تعديلات على القانون المصرفي (حوكمة الشركات والمعاملات الإلكترونية وصلاحيات البنك المركزي الأردني بما فيها تلك المتعلقة بتسوية أوضاع المصارف)	4.2 تنويع مصادر التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتكافؤ وظائف دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيزها
جذب الموظفين المؤهلين والاحتفاظ بهم بناء ثقة المستثمرين تنامي العمق والسيولة في أسواق رؤوس الأموال	إتمام شراكة استراتيجية لبورصة عمّان	تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي للمستثمرين المؤسسيين (التأمين وصناديق التقاعد وصناديق الاستثمار)	استثناء هيئة الأوراق المالية الأردنية وبورصة عمّان ومركز إيداع الأوراق المدنية المدنية الوصول إلى سوق السندات الحكومية الأولية والمنافسة عليها والنظر في خطة إنشاء الأسوق لتنشيط السوق الثانوية		4.3 زيادة مساهمة أسواق رأس المال في تمويل الاقتصاد

ركائز إصلاح أفقية إيجاد أسواق عمل أكثر مرونة لتوفير فرص العمل

النتيجة المخرجات والنواتج	<mark>22-2021</mark> الإجراءات	2020 الإجراءات	2019 الإجراءات	2018 الإجراءات	الإصلاح
زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة توفير فرص عمل في قطاع رعاية الأطفال تشغلها النساء العاملات بالدرجة الأولى		إصلاح القوانين والتنظيمات من أجل مكافحة التحرّش والعنف في مكان العمل والأماكن العامة إصلاح السوق لزيادة إمكانية الوصول إلى رعاية الأطفال الميسورة التكلفة	إزالة القيود المهنية والقطاعية وغيرها من القيود التي يفرضها قانون العمل على النساء في مكان طرح مدونة قواعد السلوك الخاصة بالنقل العام ومكان العمل لتحديد السلوك غير المقبول القائم على الجنسانية ومعاقبته عند الإمكان إقرار لوائح الترخيص لمراكز رعاية الأطفال الميسورة إصلاح السوق لتحسين جودة مراكز رعاية الأطفال الميسورة التكلفة وفرص الوصول إليها	الموافقة على نظم عمل مرنة (تشمل العمل بدوام جزئي) وعلى	5.1 زيادة إمكانية وصول النساء إلى فرص العمل
تحسين حماية العمال والحد من العمل غير الرسمي زيادة القوى العاملة الأجنبية من ذوي المهارات العالية		إصلاح تصاريح العمل للاستجابة لمتطلبات السوق ومعالجة مسألة العمال المهاجرين العاملين بشكل غير رسمي تنفيذ نظام الحوافز للشركات لكي تتماشى مع معايير العمل الأساسية	تنفيذ عمليات تفتيش لأماكن العمل القائم على المخاطر اعتماد تدابير لزيادة تيسير التوظيف طرح نظام الدفع الرقمي تدريجيًا لزيادة معدل سداد الرواتب في القطاع الخاص تبسيط التنظيمات المتعلقة بتصاريح العمل الممنوحة للعمال ذوي المهارات العالية		5.2 الحد من العمالة غير الرسمية و الاستجابة لطلب السوق عن طريق توظيف العمال الأجانب من ذوي المهارات العالية
زيادة عمالة الشباب		توجيه ميزانية برنامج سوق العمل النشطة وبرامجه بالإضافة إلى برامج التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لكي تستهدف المستضعفين من الشباب	تنفيذ قانون الشركات الخاص بتطوير المهارات وضع أهداف لتخريج الشباب الملم بالتكنولوجيا تدريجيًا من برامج التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (TVET)، وذلك بناء على احتياجات السوق		5.3 تحسين إمكانية وصول الشباب إلى فرص العمل

ركائز إصلاح أفقية توسيع شبكات الأمان الاجتماعي وتحسينها لتعزيز حماية الفقراء والضعفاء

النتيجة المخرجات والنواتج	22-2021 الإجراءات	2020 الإجراءات	2019 الإجراءات	2018 الإجراءات	الإصلاح
زيادة تغطية التحويلات النقدية في إطار صندوق المعونة الوطنية لتشمل 178 ألف أسرة فقيرة؛ وتحسين دقة استهداف الفقر؛ وزيادة التخريج التدريجي المستفيدين من صندوق المعونة الوطنية؛ والحد من	توسيع تغطية صندوق المعونة الوطنية ليشمل 30 ألف أسرة إضافية، و80 في المئة من الأسر الفقيرة	توسيع تغطية صندوق المعونة الوطنية ليشمل 30 ألف أسرة إضافية	مباشرة التوسيع الممتد على سنوات متعددة لبرنامج التحويلات النقدية التابع لصندوق المعونة الوطنية (25 ألف أسرة إضافية في عام (2019)	إقرار خطة توسيع نطاق برنامج التحويلات النقدية التابع لصندوق المعونة الوطنية وتحسينه	6.1 توسيع نطاق التحويلات النقدية للفقراء و تحسينها
تحسين حماية المستهلكين الفقراء والمستضعفين من الزيادات التعريفية	تنفيذ خطط محددة الهدف للحد من الزيادات التعريفية (بما في ذلك تعريفات الكهرباء والماء) عند الاقتضاء				6.2 تعزيز حماية الأسر الفقيرة من زيادة الرسوم الجمركية
تحسين الحماية والإدماج الاقتصادي للفقراء والمستضعفين	توسيع نطاق تغطية برامج الإدماج الاقتصادي للمستفيدين من المساعدة الاجتماعية	توفير بوابة واحدة لجميع الأردنيين الراغبين في الحصول على المساعدة المجحد المجتماعية: السجل الوطني طرح نظام إدارة الحالات تدريجيًا لإحالة الأشخاص الذين يحتاجون إلى خدمات الدعم الاجتماعية والاقتصادية المناسبة تنفيذ الاستراتيجية الجديدة الخاصة بالحماية الاجتماعية والفقر اللفقر			6.3 تحسين التنسيق والتغطية وتأثير شبكات الأمان الاجتماعي

ركائز إصلاح عمودية تحسين النقل العام وتعزيز كفاءته وإمكانية الوصول إليه

النتيجة المخرجات والنواتج	22-2021 الإجراءات	2020 الإجراءات	2019 الإجراءات	2018 الإجراءات	الإصلاح
توسيع نظام النقل العام		اكتمال دمج الحافلات وتحديثها		الموافقة على منح ترخيص لتطبيقات سيارات الأجرة مثل أو بر (Uber)	7.1 تعزيز دور الإدارة الخاصة والتمويل في تحسين خدمات النقل العام و توسيع نطاقها
نظام نقل عام فعال وأكثر موثوقية		تحسين جودة البنية التحتية التكميلية والاستفادة من الإدارة والتمويل الخاصين	اعتماد الجدولة المتكاملة فضلاً عن تحديد التذاكر والأجرة ومعايير الخدمة (النظافة والتوقيت/ التواتر والسلامة/ الأمن)	إعادة النظر في هيكل تعرفة النقل العام	7.2 تنسيق الخدمات المقدمة إلى العملاء وإدار تها (الجودة وحسن التوقيت، بالإضافة إلى تحديد التعريفات والدعم والبنية التحتية التكميلية)
تحسّن تجربة تنقل النساء كما اتضح من تراجع نسبة النساء اللواتي يشعرن بعدم الأمان في وسائل النقل العام	توسيع نطاق تغطية برامج الإدماج الاقتصادي للمستفيدين من المساعدة الاجتماعية	تقييم فعالية آلية معالجة المظالم، بما في ذلك استخدام قنوات إشراك وسائل الإعلام	تحديث مدونة قواعد السلوك الخاصة بالنقل العام بهدف تنظيم سلوك الركّاب والسائق والمشغّل في حقل النقل العام	تنقيح تنظيمات النقل العام لتشمل منع التحرّش الجنساني؛ واعتماد مدونة قواعد سلوك لا تتسامح إطلاقًا مع التحرّش الجنساني؛ وإنشاء آلية فعالة لمعالجة المظالم	7.3 تعزيز تنقّل المرأة وإمكانية وصولها إلى فرص العمل والسوق والخدمات
تعزيز السلامة على الطرقات وجودتها		إطلاق أول مناقصة تعلق بالطرق ذات رسوم المرور في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص منح العقود الأولى لصيانة الطرق بناء على الأداء			7.4 تطوير برنامج جديد للبنية التحتية للطرق بمشاركة القطاع الخاص

ركائز إصلاح عمودية ويادة كفاءة الطاقة وإمكانية الوصول إليها

النتيجة المخرجات والنواتج	22-2021 الإجراءات	2020 الإجراءات	2019 الإجراءات	2018 الإجراءات	الإصلاح
يعزّز الاستخدام المتاح للشبكة الكفاءة التنافسية وخيار المستهلك استخدام الشبكة المبنية على التكلفة الاستدامة المالية لشركة الكهرباء الوطنية	تعتمد الإجراءات على إصدار الدراسة توصية إيجابية المباشرة بين شركات التوليد والمشترين بالجملة، على أن تبدأ وزارة الطاقة والثروة المعدنية بالخطوات القانونية والسياسية اللازمة للسماح بهذه المعاملات	تحدد كلّ من وزارة الطاقة والثروة المعدنية وهيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن الأطر الفنية والتنظيمية للحصول على الخدمات المساعدة – بما في ذلك تخزين الطاقة – من خلال الشراء التنافسي	تتبنى هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تنظيمات بشأن رسوم الشبكة المبنية على التكلفة، والمتطلبات الفنية لربط الشبكة، وآلية تسوية الاختلالات من أجل الاستفادة من خدمات الشبكة بموجب الاستخدام المتاح	أطلقت هيئة تنظيم قطاع الطاقة و المعادن دراسة حول رسوم الشبكة المبنية على التكلفة لمستهلكي التوليد الذاتي أو التوليد عبر الأطراف الثالثة بموجب الاستخدام المتاح	8.1 إنشاء سوق كهرباء تنافسية
يضمن اختيار مشروع أقل تكلفة وسريع الاستجابة والشراء التنافسي تكاليف أقل للمشروع يعزّز تقسيم شركة الكهرباء الوطنية إلى وحدات استراتيجية للأعمال المحاسبة ويسهّل الاستخدام المتاح	يعتمد مجلس الوزراء انسخة منقحة من نسخة منقحة من الستراتيجية الوطنية ثلاثة أعوام من اعتماد الستراتيجية الوطنية السابقة الوطنية خطة كهرباء الوطنية خطة كهرباء أقل تكلفة وسريعة الاستجابة خلال 12 الكهرباء الرئيسية	تتوافق جميع عقود الكهرباء الجديدة مع أحدث استراتيجية وطنية متكاملة للطاقة وخطة شراؤها بشكل تنافسي تُعدَّ شركة الكهرباء الوطنية وتكشف عن حسابات سنوية مستقلة المرتيجية للأعمال على موقعها الإلكتروني خلال السنة المالية السابقة	يُصدر مجلس الوزراء تعليمات لوزارة الطاقة والثروة المعدنية وهيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن بتطبيق طرق الشراء التنافسية المستقبلية ليس إلا في جميع مشاريع الكهرباء يتبنى مجلس الوزراء استراتيجية وطنية متكاملة للطاقة، وتعتمد شركة الكهرباء الوطنية خطة كهرباء رئيسية تكون أقل تكلفة وسريعة الاستجابة للمخاطر	اعتمدت شركة الكهرباء الوطنية خطة عمل تُنشئ و حدات استر اتيجية للأعمال لمختلف مجالات الأعمال	8.2 التوريد الفعال للشبكة الكهربائية

تتمة

8. زيادة كفاءة الطاقة وإمكانية الوصول إليها تتمة

النتيجة المخرجات والنواتج	22-2021 الإجراءات	2020 الإجراءات	2019 الإجراءات	2018 الإجراءات	الإصلاح
تعريفات الكهرباء المبنية على التكلفة تحسين استهداف دعم الكهرباء للمستهلكين الفقراء والضعفاء تحديد تعريفات أكثر تشاركية وشفافية، ما يعزز ثقة	يسلَّم صندوق المعونة الوطنية إعانات مخصصة لجميع مستهلكي الكهرباء الضعفاء، تماشياً مع استراتيجية إصلاح التعرفة	تضع هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تعريفات لكافة فئات المستهلكين بناء على استراتيجية إصلاح التعرفة	تعتمد هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن الرسوم السنوية القائمة على استراتيجية إصلاح التعرفة والمتماشية مع الأهداف السنوية تعتمد هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن عملية شفافة لتحديد التعرفة مع طلب منفصل لمتطلبات الإيرادات السنوية لكل ترخيص، ومشاورات عامة منظمة، وإفصاح عام عن متطلبات الإيرادات السنوية، وإفصاح عام عن متطلبات الإيرادات السنوية، والنظام التعرفي النهائي والحسابات الأساسية	قطاع الطاقة والمعادن دراسة حول تصميم وخارطة طريق وخارطة طريق التعرفة، وترشيد الدعم التحويلي، واليات توفير الحماية الاجتماعية المستهلكين الستراتيجية إصلاح التعرفة)	8.3 تعزيز الإجراءات التنظيمية
مُعالجة المتطلبات التعاقدية المُفرطة لتخفيض الكلفة الإجمالية للكهرباء	تُعيد وزارة الطاقة والثروة المعدنية إحياء البنى التحتية الملموسة وتبدأ بتصدير فائض الكهرباء إلى العراق ولبنان وسوريا	تطبّق وزارة الطاقة والثروة المعدنية استراتيجية أقلً تكلفة وسريعة الاستجابة للمخاطر لاستخدام ميناء الغاز الطبيعي المسال في العقبة في المستقبل	إجراء دراسة لتصميم برنامج وطني للمركبات الكهربائية والتوصية به		8.4 معالجة المتطلبات التعاقدية المفرطة وعالية الكلفة
تعزيز أمن الطاقة واعتماد أكبر على الطاقة المحلية النظيفة	تُطلق وزارة الطاقة والثروة المعدنية أول مشروع للطاقة الشمسية المركزة، وتسعى إلى أن يجهز بحلول عام 2025	تجد وزارة الطاقة والثروة المعدنية مصدراً جديداً للغاز الطبيعي المتدفق عبر الأنابيب	يبدأ الغاز الطبيعي بالتدفق عبر الأنابيب من مصر تنظر وزارة الطاقة والثروة المعدنية في تصدير الطاقة إلى الدول المجاورة	أبرمت وزارة الطاقة والثروة المعدنية اتفاقية دولية لإعادة إحياء واردات الغاز الطبيعي من مصر	8.5 تعزيز أمن الطاقة
تعزيز التنافسية عبر خفض التكاليف وتحسين استخدام القدرة	تعتمد وزارة الطاقة والثروة المعدنية برامج تُعنى بتجديد كفاءة الطاقة وبالطاقة الشمسية المركزة، بناءً على إمكانية تطبيقها في السياق الأردني	تُعدَّ وزارة الطاقة والثروة المعدنية برنامجاً وتُنفذه لمواءمة طلب المستهلك مع العرض المتوفر			8.6 ضمان كفاءة الاستخدام النهائي للكهرباء

ركائز إصلاح عمودية تعزيز الأمن المائي والأعمال التجارية الزراعية

النتيجة المخرجات والنواتج	<mark>22-2021</mark> الإجراءات	2020 الإجراءات	2019 الإجراءات	2018 الإجراءات	الإصلاح
a	, لتعديلات التعريفات ومعالجت	أثير الاجتماعي المحتمل	يات التعريفة وتحديد الت	المياه وتعديل مستو	9.1 تحسين هيكل تعريفات
زيادة إيرادات القطاع لتحسين الحيز المالي من أجل تمويل الاستثمار في المستقبل ضمان تقدير قيمة المياه بشكل صحيح وتخصيصها على النحو الأمثل	تبني برامج المساعدة الاجتماعية لاتخاذ تدابير تخفيفية	تحديد نهج الاستهداف الأمثل للحد من الأثر المحتمل	دراسة لتحديد أثر تعديلات التعريفات على كبار مستخدمي المياه	دراسة لتحديد التأثير الاجتماعي لتعديلات التعريفات على الأسر (لا سيما الأسر الفقيرة والضعيفة)	9.1.1 تحديد التأثير الاجتماعي المحتمل لتعديلات التعريفات ومعالجته، فضلاً عن تحسين هيكل تعريفات المياه
	تقييم تعريفة قطاع المياه من أجل تحديد الحاجة إلى تحديث الحد من الخسائر المالية من قطاع المياه لعام 22-2021 للتشغيل والصيانة، تتمة تطبيق أنشطة للاستفادة المثلي المحتملة من الطاقة المولدة من المياه العالمة وصقلها عند الاقتضاء اللاية وصقلها عند الاقتضاء	تطبيق تدابير للحد من الخسائر المالية تطبيق الميزانية الأمثل تطبيق أنشطة للاستفادة المثلى المحتملة من الطاقة المولّدة من المياه	تطبيق تدابير للحد من الخسائر لعام 2019	تطبيق تدابير للحد من الخسائر المالية من قطاع المياه لعام 2018	9.1.2 تحسين هيكل تعريفات المياه و تعديل مستويات التعريفة و تحسين العمليات
			اه وقطاعات الزراعة	مارات في قطاع المي	9.2 تحسين استدامة الاستث
	تنفيذ استراتيجية أمن المياه وخطة الاستثمار والتمويل التي تترافق معها		تطوير استراتيجية أمن المياه و خطة الاستثمار والتمويل التي تترافق معها من أجل تحسين على النحو الأمثل على النحو الأمثل أنها ترتبط بالشراكة بين القطاعين العام والخاص/ التشغيل-النقل، وإدارة الاستثمار العام)	-	9.2.1 استراتيجية أمن المياه وبرنامج توفير المياه
","					

تتمة تتمة

9. تعزيز الأمن المائي والأعمال التجارية الزراعية تتمة

النتيجة المخرجات والنواتج	22-2021 الإجراءات	2020 الإجراءات	2019 الإجراءات	2018 الإجراءات	الإصلاح
تحسين الاستخدام الفعال للموارد المائية الشحيحة	توسيع نطاق برنامج توفير المياه	برنامج تجريبي لتوفير المياه	إعداد برنامج موفّر للمياه لكبار مستخدمي المياه (ويشمل خفض نسبة المياه المهدورة واستغلالها، وتحسين الصيانة، والتنفيذ المتواصل لسياسة الاستعاضة)		9.2.1 تتمة
استخدام التمويل في قطاع المياه على النحو الأمثل	تنفيذ خطة الإصلاح المؤسسي بتفاصيلها	تعديل التشريعات الحالية لتشمل الإصلاح المؤسسي المتفق عليه	مراجعة الإطار التنظيمي لتقديم الخدمات وتحديد أفضل خيارات الإصلاح المؤسسي والتنظيمي والحصول على الموافقات المطلوبة		
	ä	عمال التجارية الزراعي	وأمنها وبشأن الزراعة والأ	ئية تخصيص المياه	9.3 التواصل بشأن استراتيج
زيادة تقبّل تكلفة واستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة			إطلاق حملة إعلامية لتحسين التواصل بشأن تخصيص المياه وأمنها		9.3.1 التواصل بشأن استراتيجية تخصيص المياه وأمنها
	التحديث سنويًا عند الضرورة	تحديث قاعدة بيانات المياه الوطنية و توسيع نطاقها	القيام بالترتيبات اللازمة لتبادل البيانات بين الأجهزة المختلفة	بناء القدرة على: (1) إدارة قواعد البيانات ومواصلة تطويرها (2) تحليل البيانات	9.3.2 نظام رصد المياه
إن المنتجات الزراعية الأردنية موافق عليها رسميًا بالتماشي مع المعايير الدولية			اعتماد معايير الجودة والسلامة الوطنية والشهادات وبروتوكولات تعقب المنتجات الزراعية الطازجة البسيطة والتابعة للقطاع الخاص		9.3.3 تحسين جودة المنتجات الزراعية وسلامتها بما يتماشى مع المعايير الدولية
يستفيد العاملون في مجال الأغذية الزراعية من خدمة التسجيل والترخيص السريعة والميسرة، ويحفز ذلك على إضفاء الطابعين الرسمي والمهني على القطاع	تشجيع المشاريع التجريبية في ما يتعلق بالخدمات الزراعية الرقمية التي تسمح بإنتاج المزيد من الأغذية بموارد أقل وضمن مساحات أضيق	المباشرة في رقمنة قواعد البيانات والسجلات القائمة، والبدء بتطبيق نظام رقمي جديد ومبسط لمنح التراخيص	اعتماد خطة عمل محددة الإطار الزمني والميزانية لرقمنة نظام التسجيل الزراعي ومخططات الترخيص		9.3.4 تحسين كفاءة الخدمات العامة: رقمنة نظام التسجيل الزراعي ونظام التراخيص

تتمة

9. تعزيز الأمن المائي والأعمال التجارية الزراعية تتمة

النتيجة المخرجات والنواتج	22-2021 الإجراءات	2020 الإجراءات	2019 الإجراءات	2018 الإجراءات	الإصلاح
يحقق صغار المزارعين وفورات الحجم فضلاً عن المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة، ما يؤدي إلى نتائج اقتصادية واجتماعية أفضل بالإضافة إلى توفر تقنيات موفرة للمياه محسنة وميسورة التكلفة		اعتماد تنظيمات جديدة ومبسطة بشأن التعاونيات والزراعة التعاقدية	اعتماد استراتيجية لتسويق الأعمال التجارية الزراعية عن طريق تشجيع تعاونيات المزارعين والزراعة التعاقدية (بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين) دعم خدمات الإرشاد الزراعي وبناء القدرات		9.3.5 تعزيز تعاونيات المزارعين لتسهيل التجمع، وطرح تقنيات جديدة، وتعزيز فرص إتاحة الأسواق أمام المنتجات الزراعية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
تزداد قيمة الإنتاج الزراعي مع استخدام كمية المياه عينها		اعتماد المعايير والحوافز في ما يتعلّق بالمحاصيل والتقنيات التأكيد على نهج اختيار المحاصيل	اعتماد استراتيجية لتحفيز وتوسيع نطاق التقنيات الجديدة ذات وتسريع الكفاءة في استخدام المياه المحاصيل التي لا تحتاج الى كمية كبيرة من المياه وضع نظام دعم ذكي لمثل هذه المحاصيل التي تستهلك كميات أقل من المياه		9.3.6 تعزيز الخيارات الزراعية الأقل حاجة للري
يعمل المزارعون في ظل إدارة أراضي شفافة تتحكّم بها السوق مع تقديم حوافز للزراعة المرتفعة القيمة والموفرة للمياه	إقرار المزيد من التدابير ومواصلة/تكرار التقييم والتحسين بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين	إحالة الخيارات السياسية وخارطة الطريق إلى الحكومة لكي تنظر فيها وتقرّ مجموعة أولية من التدابير	تقييم نظام إدارة وحيازة الأراضي الريفية الحالي		9.3.7 تحسين إمكانية الوصول إلى الأراضي استنادًا إلى مبادئ السوق
يتمكّن المزارعون والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في مجال الصناعات الغذائية من الحصول على خدمات الأئتمان والتأمين	إقرار المزيد من التدابير ومواصلة/تكرار التقييم والتحسين بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين	إحالة الخيارات السياسية وخارطة الطريق إلى الحكومة لكي تنظر فيها الحكومة وتقرّ مجموعة أولية من التدابير	تقييم المؤسسات والبرامج (العامة والخاصة) الحالية الخاصة بالتمويل الريفي وتأمين المحاصيل		9.3.8 تحسين إمكانية الحصول على التمويل وحصول المزار عين والشر كات الصغيرة والمتوسطة الحجم على التأمين
			تحديث الإطار التنظيمي والتحفيزي للأعمال التجارية الزراعية ذات القيمة العالية والشاملة اجتماعيًا والموفرة للمياه، وتعزيز الوظائف والاستثمارات الخاصة والتأثيرات المضاعفة والصادرات بطريقة		9.4 الزراعة

